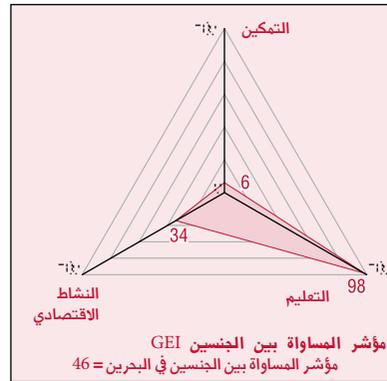
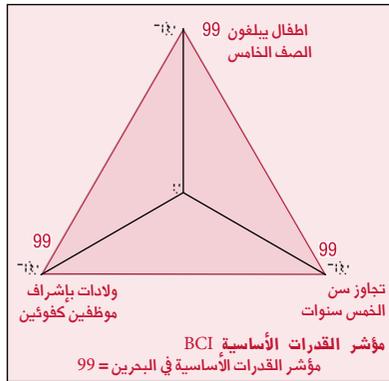
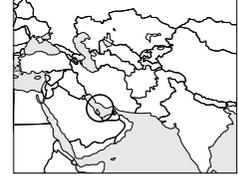


تأثير العولمة على حياة السكان (المواطنين و المقيمين)

العولمة توجه معروف يجتاح العالم خلال العقود القليلة الماضية، ويتوسع باطراد مع تقدم الزمن. تعتبر البحرين تقليدياً دولة مفتوحة للتجارة والاستثمار والتبادل. ومنذ الاستقلال في أغسطس 1991 فقد أضحت البحرين مركزاً مالياً للبنوك الدولية والمؤسسات المالية، والمشاريع الاقتصادية الخليجية المشتركة ومحطة ترانزيت للبضائع والخدمات.



المرصد الاجتماعي، البحرين

أضحت البحرين عضواً في منظمة التجارة العالمية في 1997، وأزال ذلك جميع الحواجز أمام التجارة والاستثمار وحركة العمالة. توصلت مملكة البحرين إلى اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة في عام 2004 والتي تسهم في تعزيز التجارة والاستثمار وحركة قوة العمل ما بين البلدين. ومملكة البحرين عضو في مجلس التعاون الخليجي و الذي يتفاوض للتوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. كما استضافت مملكة البحرين مؤخراً المؤتمر المشترك للآسيان- ومجلس التعاون الخليجي والذي ناقش آفاق التوصل لاتفاقية التجارة الحرة ما بين المجموعتين الاقتصادييتين وكما هو حال بلدان أخرى، فإن البحرين تأثرت إيجابياً وسلبياً بالعولمة.

سنركز في هذه الورقة بشكل خاص على تأثير العولمة على حياة الناس سواء أكانوا مواطنين أو مقيمين، ومعالجة جوانب مختلفة لذلك كما يلي:

1- تحرير الاقتصاد:

تتبع حكومة البحرين بشكل حثيث تحرير الاقتصاد و الذي يعني التقليل من تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد. لقد أدى ذلك بالضرورة إلى تخلي الدولة عن خدمات ضرورية تقدمها للمواطنين. كما أدت إلى فتح السوق للمنافسة ما بين الشركات المحلية و الأجنبية. إضافة إلى ذلك فقد أدت إلى الحد من الضوابط الموضوعية على العمالة الأجنبية، فيما يتعلق باحتلال وظائف

أقوى مما أدى إلى أزمة إسكانية حادة، حيث أن الطلب على البيوت المدعومة من قبل الحكومة لذوي الدخل المحدود تتجاوز ما هو متوفر، وهناك حالياً ما يقارب من 60 ألف طلب بانتظار تلبيةها. وقد أجبر هذا الوضع العديد من العائلات للعودة مجدداً إلى نمط سكن العائلة الممتدة في بيت واحد مزدحم وغير مجهز لهذا الاكتظاظ.

4- أوضاع غير تنافسية للعمالة البحرينية.

نتيجة لسياسة تراخي السيطرة على تدفق العمالة الأجنبية، وخصوصاً العمالة الرخيصة، فقد ترتب على ذلك خلق أوضاع تتميز بعدم قدرة البحرينيين الباحثين عن عمل المنافسة على مهن تتطلب تأهيلاً تعليمياً ومهارات معينة. إضافة إلى ذلك فإن العمالة الأجنبية مستعدة بقبول معاشات ادنى والعمل في ظل ظروف صعبة. ولذلك ومع تزايد فرص العمل التي يخلقها الاقتصاد فهناك بطالة متزايدة في أوساط المواطنين البحرينيين وخصوصاً الإناث، والذين يحملون درجات

كانت مقتصرة على المواطنين البحرينيين مثل المحاماة و المحاسبة.

2- الخصخصة:

في محاولة منها للتماشي مع العولمة وللتمكن من التنافس في سوق مفتوحة للتنافس فقد عمدت حكومة البحرين إلى خصخصة عدد من مؤسسات الدولة وخدماتها مثل توليد الكهرباء والنقل العام وفتحت قطاعات أخرى للقطاع الخاص مثل التعليم والخدمات الصحية والخدمات البلدية وإدارة الموانئ والنقل الجوي.

3- الإسكان:

رفعت الحكومة بشكل متزايد الضوابط على تملك الأجانب للعقارات في البحرين وخصوصاً مواطني دول مجلس التعاون الخليجي مما أدى إلى توسع تملكهم للأراضي والعقارات في المناطق السكنية. لذلك يجد البحرينيون أنفسهم في وضع غير قادر على منافسة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي الذين يتمتعون بقدرة شرائية

جامعية ولكن مؤهلاتهم (مثل علم الاجتماع) لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل.

5- التضخم:

بالرغم من الأرقام والتوقعات المتفائلة لمصرف البحرين المركزي فيما يخص التضخم، فإنه يتجاوز فعلياً 7% سنوياً طوال السنوات القليلة الماضية. وخلال ذات الفترة فإنه لم تحدث زيادات في المعاشات وخصوصاً في القطاع الحكومي. وفي ظل هذه الوضعية الضاغطة فقد أقر البرلمان علاوة غلاء قدرها 50 دينار شهرياً للعائلات البحرينية ذات الدخل المحدود. كما أن هذه العلاوة لا تشمل العمالة الأجنبية ذات الدخل المنخفضة.

وتزداد المهمة الواسعة ما بين القلة ذوي الدخل المرتفعة جداً والغالبية ذات الدخل المنخفضة. هناك بعض العائلات البحرينية تعيش على راتب 120 دينار شهرياً. وقد شخّص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعض الباحثين المستقلين وجود فقر نسبي في البحرين رغم إنكار الحكومة المتكرر.

6- النسيج الاجتماعي:

إن التطور الجاري للتركيبة السكانية في مملكة البحرين هي زيادة النسبة المئوية

للعمالة الأجنبية من الآسيويين وتناقص النسبة المئوية للمواطنين. ففي حين مثل الأجانب 37% من السكان عام 2001، فقد شكلوا 50% عام 2007 وبالتأكيد فقد تجاوزوا الـ 50% حالياً. ذلك يحدث عدم توازن في المجتمع. وبميل العمال الأجانب ذوي الدخل المحدودة إلى العيش في عزلة عن الاختلاط والتفاعل مع السكان الأصليين، وفي معسكرات سكن خاصة بهم، وفي الأحياء المتهاككة من المدن والقرى متجاورة مع مناطق سكن المواطنين. وفي ظل هذه الأوضاع فإن اندماج مجموعات العمال الأجانب في الفضاء العام محدود جداً وكذلك الأمر بالنسبة لمشاركتهم في النشاطات الاجتماعية وعضوية الجمعيات الأهلية. يفتقر غالبية العمال الأجانب من ذوي الدخل المحدود إلى عائلاتهم مما يترتب عليه نمط حياة غير طبيعي. لقد أدت هذه الأوضاع إلى احتكاكات ما بين المجتمعين مجتمع المواطنين ومجتمع الأجانب. خصوصاً عندما يعيشون حياة بائسة. وبشكل عام فإن تدني الحياة الاقتصادية والاجتماعية يخلق بيئة تترعرع فيها الجريمة وخصوصاً الاعتداءات الجنسية. إن الأوضاع المعيشية البائسة وإساءة معاملة العمالة الوافدة من

قبل مستخدميهما بما في ذلك عدم تسديد معاشاتهم لأشهر، قد يؤدي في بعض الحالات إلى الانتحار وهي ظاهرة شائعة في أوساط العمالة ذات الدخل المنخفض حيث يجد هؤلاء أنفسهم مدينين وعاجزين عن تحويل أموال لعائلاتهم.

الاستنتاج:

بالرغم من حقيقة كون اقتصاد البحرين مزدهر وبنسبة نمو ومعدل دخل الفرد سنوياً مرتفعين، فإن فوائد العولمة لم تصل إلى المواطنين العاديين وهناك أعداد تتزايد من المليونيرة، وانكماش للطبقة الوسطى وإفكار للطبقة الدنيا.

تشهد البلاد صدمات متكررة وتوتر وخصوصاً سكنة المناطق الفقير في القرى في مواجهة قوات الأمن. ولذلك فقد صنف البنك الدولي مملكة البحرين في تقريره مؤخراً بأنها ذات استقرار منخفض.

وبالرغم من أن عملية العولمة لا جدال فيها في البحرين حيث لا يمكنها عزل نفسها عن باقي العالم، فإن هناك حاجة إلى استراتيجية لاحتواء التأثيرات السلبية وحماية المجتمع من هذه التأثيرات.